

شروط البيئة الحاضنة لاقتصاد لبناني مُنتج

[منصور بطيش](#)

إن لبنان بلد صغير بمساحته، كبير بقدراته، وإن الاستثمار بهذه القدرات والطاقات في شكل صحيح يتطلب مقارنة جديدة للاقتصاد الوطني ونظرة حديثة للإنتاج في مختلف قطاعاته والتزاماً كاملاً بهذا التوجه كمجتمع وكدولة. فالمنافسة أصبحت عالية وجودة المنتج اللبناني هي الضمانة لاستهلاكه ولزيادة إمكانيات الإنتاج وحجم التصدير .

كما إن قوة الأوطان الحقيقية لا تقاس فقط بإمكانياتها العسكرية، إنما أيضاً بقيمتها الإنسانية والمجتمعية، بما في ذلك المصادقية المعنوية، وباقتصادها الحقيقي ونموه المستدام ومدى تأقلمه مع التطور والتحديث .

فالاستقلال لا يُستكمل والسيادة الوطنية لا تأخذ كامل أبعادها إلا عند تحرر الاقتصاد الوطني وتحوله من اقتصاد استلحافي إلى اقتصاد مُنتج، وذلك بإعادة التوازن بالترجّح إلى أرقام المالية العامة، وبين الاستيراد والتصدير، سلعاً وخدمات، ومن خلال تنشيط حركة الإنتاج في مختلف القطاعات وعلى مساحة الوطن. 51.9مليار دولار

هو مجمل حجم الاستهلاك في عام ٢٠١٦ وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي وهو يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي البالغ ٥١,٥ مليار دولار في العام نفسه. وينقسم الاستهلاك بين استهلاك منزلي بحوالي ٤٥,٦ مليار دولار واستهلاك عام بنحو ٦,٣ مليار دولار

إن الاقتصاد اللبناني، وعلى رغم طابعه الريعي منذ تسعينيات القرن الماضي، يتمتع بإمكانيات مادية لتطويره وتحديثه وتحويله إلى اقتصاد مُنتج، ولزيادة حجمه، إضافة إلى قدرته العالية على مواجهة الصدمات والأزمات.

يفترض الاقتصاد المُنتج قبل كل شيء ثقة المستثمرين التي يمكن الاستحواذ عليها بشكل فعّال ومستدام، لا سيما في لبنان، عند تأمين الأسس التالية :

• أولاً: الأمن والأمان والاطمئنان .

• ثانياً: الاستقرار السياسي، والاستقرار الاقتصادي، والاستقرار الاجتماعي للعمل في المؤسسات المُنتجة .

• ثالثاً: تأمين بيئة ملائمة للأعمال.

• رابعاً: القضاء الفعّال الذي يحمي الحقوق ضمن القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وبأسرع وقت ممكن. يقول مونتيسكيو إن «العدالة لا ترتبط بالأحكام فقط، إنما أيضاً بسرعة إصدارها »

• خامساً: تطوير البنية التحتية الضرورية للنمو من طرقات، وكهرباء، وإنترنت، ومياه ...

• سادساً: خلق الحوافز المالية المتعدّدة، وفي بعض الحالات، الحوافز الجمركية وغيرها، بما يؤمّن ميزات تفضيلية للمُصدّر اللبناني من أجل منافسة البضائع الأجنبية كالتركية مثلاً .

• سابعاً: تعديل بعض الإجراءات التي تعيق التصدير أو تزيد من كلفة الإنتاج.

• ثامناً: تحديد القطاعات الإنتاجية التي يمكنها أن تطوّر من قدراتها التنافسية، بغية رعايتها وتسهيل زيادة إنتاجها كالخضار والفاكهة والأدوية والمجوهرات والمفروشات والثياب والمعدّات المنزلية والحليب واللبن ومشتقّاتها.

• تاسعاً: تحفيز توسعة رساميل المؤسسات، لا سيما الكبيرة والمتوسطة الحجم، ممّا يزيد من الخبرات ويطوّر المؤسسات على أصعدة عدّة، ويساهم بضبط المصاريف العامة، ويخفّف من كلفة التمويل وبالتالي من كلفة الإنتاج، ويحسن من القدرات التنافسية لمنتجات هذه المؤسسات في السوق المحليّة وفي الأسواق الخارجية عند التصدير

• عاشرأ: إنجاز الإجراءات التطبيقية اللازمة للمباشرة بوضع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص موضع التنفيذ، والذي أقرّ في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧،

لا سيما في مشاريع بنية تحتية ذات طابع استراتيجي مثل الكهرباء بما فيها الطاقة المتجدّدة، والنفط والغاز، والنقل بما فيه شبكة قطارات، والمياه بما فيها السدود والصرف الصحي، وتكنولوجيا المعلومات بما فيها الاتصالات. بما يسمح للمصارف التجارية ومصارف الأعمال وشركات التأمين وإعادة التأمين بلعب دور محوري في هذه الشراكة من خلال المساهمة برأسمال الشركات المتخصصة بهذه المشاريع وتمويلها.

معدل الميزان التجاري (بقيمة المليون دولار)				
السنة	الصادرات	الواردات	معدل الميزان التجاري	معدل الميزان التجاري كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات
2017	2,844 مليون	14,282 مليون	36,738 مليون	14.3%
2016	2,975 مليون	19,179 مليون	16,144 مليون	13.7%
2015	2,952 مليون	18,356 مليون	13,643 مليون	13.6%

المصدر: المصلحة العامة

ملاحظات:

١) انظر إلى مجموع قيمة السلع المستوردة والسلع المصدرة.

٢) معدل قيمة السلع المصدرة من المنطقة الاقتصادية الخاصة في السلع المصدرة (104.7 - 107 = 3.0 مليون دولار عام 2017).

٣) وانظر لتقريرنا في العراق بواسطة الفلاحين.

٤) وقيمة إصلاح السلع.

٥) (مليون دولار عام 2017).

ملاحظة: الميزان التجاري من قيمة الصادرات والواردات 35.867 مليار دولار ذلك العام 2017.

ما هي قيمة السلع المستوردة والصادرات؟ مليار دولار عام 2017. 1.499 مليار دولار من مجموع قيمة السلع المستوردة. وتختلف من مبيعات الخدمات، مثل صادرات النفط الخام، والغاز، والمنتجات.

في أوائل سبعينيات القرن الماضي.

كانت نسبة الصادرات الاقتصادية في العراق تمثل:

١٩٧٢ عام ١٩٤١

١٩٧٢ عام ١٩٧٢

١٩٧٨ عام ١٩٨٩

١٩٧٢ عام ١٩٨٩

المصدر: البنك الدولي

رأى بحثنا ١٥٪ خلال السنوات الثلاث الماضية انخفاضاً في أرقام الميزان التجارية ونسبة هذه النسبة من ٢٥٪ من دول المنطقة الاقتصادية الخاصة، والحد من قيمة الصادرات، والحد من خدماتها.

أيضاً البطالة المستمرة في العراق، والحد من قيمة الصادرات حوالي ١٩ مليار دولار أمريكي لتتوزع ما بين:

١٥٪ سلع استهلاكية • ٤٤٪ سلع صناعية • ٤١٪ سلع زراعية • ٤١٪ سلع زراعية

•حادي عشر: تفعيل الشراكة مع دول اليوروميد (حوض البحر المتوسط) بغية الاستفادة من خبراتها الفنية في الاستثمار والإنتاج والتسويق .

•ثاني عشر: الاستثمار في التعليم لتخريج كوادر وعاملين متخصصين مُنتجين، ممّا يعني تشجيع ربط التعليم بسوق العمل.

•ثالث عشر: الاستثمار في اقتصاد المعرفة وتأمين مناطق تخصص لهذا القطاع الواعد، تكون قريبة من بعض الجامعات التي يمكنها تطوير ذاتها في هذا المضمار .

•رابع عشر: تفعيل دور المرأة ليس فقط لاعتبارات إنسانية وأخلاقية واجتماعية، إنّما أيضاً لأن للمرأة دوراً محورياً في الحركة الاقتصادية، يساهم مباشرة في زيادة النمو الاقتصادي حجماً وتنوعاً.

ولقد اعتبر صندوق النقد الدولية في مؤتمره السنوي في واشنطن خلال تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧ بأن تفعيل دور المرأة في الحياة الاقتصادية يفترض أن يكون من أولويات الحكومات لمواجهة البطالة وزيادة الإنتاج وتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، لا سيما تلك التي لا تزال في طور النمو.

•خامس عشر: مكافحة الفقر والتخلف المفترض أن تكون من أولويات إعادة بناء الدولة ومن الأهداف الاقتصادية الاستراتيجية للحكومة، فتتوسع قاعدة الطبقة الوسطى التي هي الرافعة الرئيسية للتنمية المستدامة وللأقتصاد المُنتج والمؤنس، وتزداد مناعة الوطن اقتصادياً وقدرته على مواجهة التحديات وعلى تحمّل وامتنصاص الصدمات .

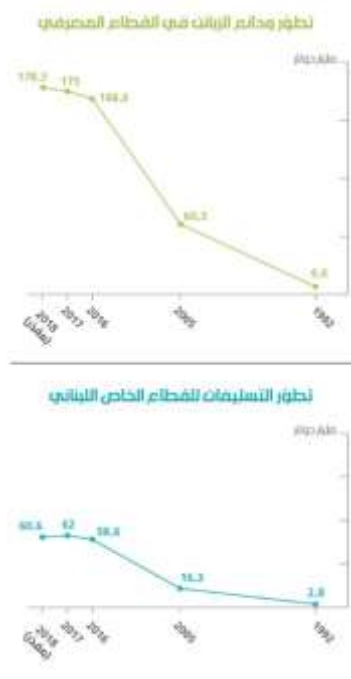
•سادس عشر: معالجة ملف الكهرباء في شكل نهائي وكامل من خلال إنجاز الخطط والمشاريع التي أقرتها الحكومة عام ٢٠١٠. وقد أجرى البنك الدولي دراسة حول هذا الموضوع منذ سنوات أظهر فيها بأن التأخير في تأمين الكهرباء رسمياً ينعكس سلباً على النمو الاقتصادي بما يتراوح بين ١ و ١,٥% سنوياً، وذلك علاوة على تأثيراته لناعية التلوث البيئي .

•سابع عشر: إرساء الأسس اللازمة لقواعد الحكومة الإلكترونية في إدارات الدولة ومؤسساتها كافة، ومن ضمن خطة شاملة للإصلاح الإداري بغية تبسيط إنجاز المعاملات وتسريعها تزامناً مع تطبيق اللامركزية الإدارية، لكن اعتماد الحكومة الإلكترونية يتطلب تأمين الإدارة السليمة وإمكان اتخاذ القرارات اللازمة، وإقرار الموازنة العامة وانضباط المالية العامة، والحوار المستدام بين المسؤولين بحثاً للأفضل، والمستندات والأرشفة .

القطاع	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات
النفط ومشتقاته والغاز	4.1 مليار دولار	43 مليون دولار
البن والجزعرة ميكانيكية ومعدات كهربائية	1.9 مليار دولار	317 مليون دولار
سيارات وآليات وقطع غيار	1.9 مليار دولار	22 مليون دولار
أجهزة إلكترونية معدة ومشغلات رخيصة وحل	1.4 مليار دولار	458 مليون دولار
منتجات صيدلانية	1.3 مليار دولار	53 مليون دولار
خشب ومخومات	996 مليون دولار	586 مليون دولار
خشب وقود	840 مليون دولار	141 مليون دولار
المسوحات والمواد السديرة	787 مليون دولار	67 مليون دولار
مواد البناء الحجر	486 مليون دولار	21 مليون دولار
الحوم وحيدرات حبة	368 مليون دولار	13 مليون دولار
خشب وميكانيكية وأشجار هليرة	350 مليون دولار	123 مليون دولار
حوم	325 مليون دولار	5 مليون دولار
أجبان والبن ومشتقاتهما	317 مليون دولار	6 مليون دولار
قالب المطبوعة الصحف	283 مليون دولار	142 مليون دولار
أموال كيميائية متنوعة	278 مليون دولار	31 مليون دولار
البوت البسيطة والصخور ومستحضرات التجميل	243 مليون دولار	125 مليون دولار
مجموع	15,873 مليار دولار ما يمثل 81% من مجموع الاستيراد الذي بلغ 19,582 مليار عام 2017	2,153 مليار دولار ما يمثل 76% من مجموع الصادرات التي بلغت 2,844 مليار عام 2017

المصدر: الجمارك اللبنانية

- ثامن عشر: مكافحة الفساد بكل أشكاله وعلى مختلف المستويات واعتماد آليات واضحة تكرس الشفافية في القطاعين العام والخاص، إذ لا نمو اقتصادي حقيقي ومستدام من دون مكافحة الفساد ومن دون تحقيق قدر عالٍ من الشفافية والحوكمة الرشيدة.
- تاسع عشر: مكافحة التهريب الضريبي بكل أشكاله، بما يحسن من إيرادات الخزينة اللبنانية بنسبة عالية ويؤمن حدًا أدنى من العدالة أمام القانون الذي يعتبر التهريب الضريبي بمثابة جريمة مالية (القانون رقم ٤٤ الصادر بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥).
- استناداً إلى كل ما تقدّم، نجد أن إطلاق الاقتصاد المنتج والمؤنس يفترض إزالة المعوقات واتباع مسارات حديثة وخالقة بغية تحقيق جزء إضافي وهامّ من النمو المستدام .
- بذلك، نحدو باتجاه الاقتصاد الحقيقي، المتوازن منطقياً وقطاعياً، المبدع والمؤنس فتزداد الصادرات ويتقلص الاستيراد، ويخفّف العجز التجاري بشكل مطّرد، ويزول الخلل في ميزان المدفوعات بالتدرّج، ويكبر حجم الاقتصاد وتتعاظم الثروة الوطنية، وتتحسن أرقام المالية العامة المفترض أن تبقى ضمن ضوابط محدّدة .



علينا إذا إعادة بناء اقتصادنا على أسس حديثة ومتينة، والاستفادة من ميزات لبنان التفاضلية بعد أن نحدّد هذه الميزات، لا سيّما المستوى العلمي المتقدّم، والموقع الجغرافي، ومؤونة النظام الاقتصادي الحرّ، وفعالية النظام القضائي. وعلينا أن ننقّ بالمستقبل لأنّه واعد لاعتبارات عدّة، خصوصاً أن التوافق السياسي سترافقه إرادة صلبة للإصلاح ولتغيير الذهنية لناحية مقارنة موضوعية للاقتصاد الوطني والمالية العامة .

وكما قال ألبرت آينشتاين «لا يمكن اجترّاح حلول ناجعة باعتماد أسلوب التفكير نفسه الذي أنتج المشاكل أو كان مسبباً لها.» إنها معركة مصيرية ليتحرّر اللبناني من التبعية الاقتصادية، بعد أن تحرّرت أرضه، وبموازاة تحرّره السياسي، فتتدعّم ركائز الاستقلال وتتوطّد السيادة الوطنية وتأخذ الحرّية مضمونها الاجتماعي المتّصل بالكرامة الإنسانية. وعلينا ألا نخاف، لأنّ المعركة التي نخسرها مسبقاً هي تلك التي لا نقوم بها، كما قال فاتسلاف هافيل، رئيس سابق لجمهورية تشيكيا.

*رئيس لجنة القضايا الاقتصادية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي